

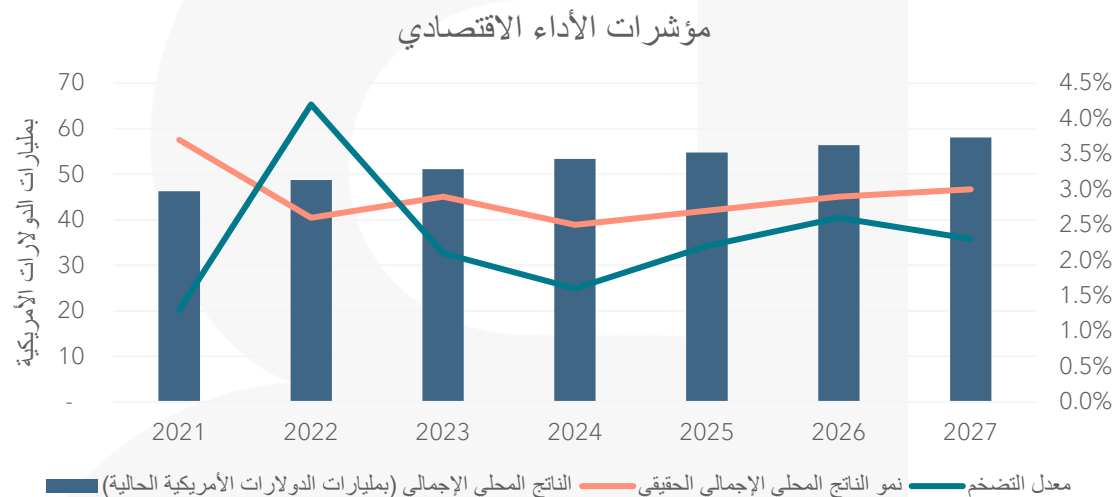


لمحة عامة عن القطاع العقاري في عمّان للربع الأول لعام ٢٠٢٦م

التوجهات الإستراتيجية والمستجدات التي تؤثر على حركة وتفاعلية السوق العقاري

لمحة عامة على قطاع العقارات السكنية في عمان - للربع الأول لعام ٢٠٢٦ م

المصدر: صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، البنك المركزي الأردني، وزارة السياحة والآثار

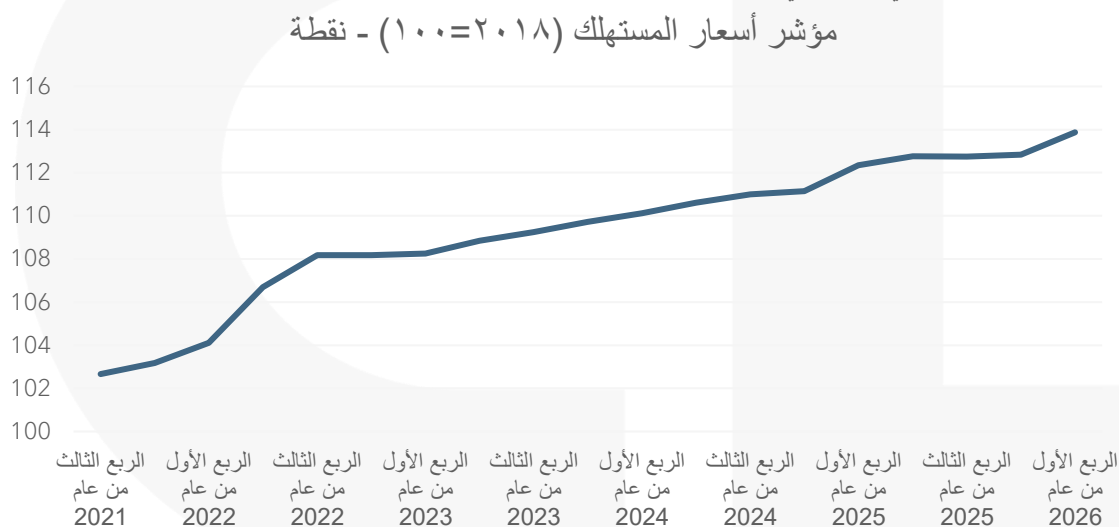


الزخم الاقتصادي الكلي

ديناميكية متصاعدة تمتد إلى مطلع عام ٢٠٢٦ م

لمحة عامة على الأوضاع الاقتصادية

- انطلقت المملكة الأردنية الهاشمية نحو عام ٢٠٢٦ م من قاعدة اقتصادية كلية راسخة الأسس، إذ يُتوقع أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي ٢,٩٪ على مدار العام، بما ينسجم مع المسار الإستراتيجي طويل الأمد المستهدف بنحو ٣٪ حتى عام ٢٠٣٠ م. وتشير مؤشرات النشاط الاقتصادي للربع الأول من ٢٠٢٦ م إلى إستمرار الزخم الاقتصادي الممتد من النصف الثاني لعام ٢٠٢٥ م.
- شهد معدل التضخم إرتفاعاً ملحوظاً إلى نحو ٢,٩٪ خلال الربع الأول من ٢٠٢٦ م، متخطياً النطاق التوقعي المحدد بين ٢,٣٪ و ٢,٦٪. وقد جاء هذا التسارع في معظمه محركاً بالعوامل الجيوسياسية، إذ أشعل إندلاع الصراع مع إيران في مارس ٢٠٢٦ م فتيل إرتفاع حاد في أسعار الطاقة على المستوى الإقليمي، وألقى بظلاله على سلاسل توريد الواردات، لينعكس ذلك كله على مستويات الأسعار المحلية في أواخر ذلك الربع.
- قفز مؤشر أسعار المستهلك إلى ١١٣,٩ بنهاية الربع، محققاً إرتفاعاً بلغ ١,٠٤ نقطة (٩٢,٠٪ على أساس ربع سنوي)، وهو منحني أشد وطأة وأكثر حدة بكثير من المسار التدريجي المعتدل البالغ ١,٧ نقطة المسجل طوال عام ٢٠٢٥ م، في مشهد يعكس عمق الصدمة التضخمية المفاجئة التي أحدثها هذا الصراع.
- حافظ البنك المركزي الأردني على سعر الفائدة الرئيسي ثابتاً عند مستوى ٥,٧٥٪ خلال الربع الأول من ٢٠٢٦ م، وذلك في أعقاب قرار التخفيض الذي أقره في ديسمبر ٢٠٢٥ م.
- انطلق قطاع السياحة في مستهل عام ٢٠٢٦ م بزخم قوي، إذ بلغت أعداد الوافدين الدوليين لشهري يناير وفبراير ٢٠٢٦ م ما يقارب مليون زائر، بارتفاع عن نحو ٩٨٠,٠٠٠ وافد في الشهرين ذاتهما من عام ٢٠٢٥ م. إلا أن نشوب الصراع مع إيران في مارس ٢٠٢٦ م بات يُلقي بظلاله الثقيلة على مسار حركة الوصول في الأشهر المتبقية من الربع وما يتجاوزه. وحتى تاريخ إصدار هذا التقرير، لم تفصح وزارة السياحة بعد عن بيانات مارس ٢٠٢٦ م.



مشروع تطوير مدينة عمرة

موقع مشروع مدينة عمرة

تقع على موقع استراتيجي بين محافظتي العاصمة والزرقاء وعلى تقاطع الطرق الدولية الحيوية نحو العراق والسعودية وسوريا، وجميع أراضيها مملوكة لخزينة الدولة

مساحتها ما يقارب نصف مليون دونم



سيتم ربط مدينة عمرة مع إنتهاء المرحلة الأولى بمنظومة الباص سريع التردد وبما يرسخ دور المدينة كمركز حيوي للسكن والعمل والتنقل ويعزز تنافسيتها على المدى الطويل

الإصلاح التنظيمي وديناميكيات السوق وسط التحديات الجيوسياسية

لمحة عامة على قطاع العقارات السكنية

- أقر مجلس الوزراء تعديلاً شاملاً على قانون التملك العقاري في الربع الأول من ٢٠٢٦م، يُعدّ من أبرز التحديثات التشريعية في السوق العقاري الأردني. وتتضمن أبرز مستجداته: تنظيم عمليات البيع الإلكتروني وإتاحة التعاملات البيعة على الخارطة بالاستناد إلى المخططات الهندسية المعتمدة، وتخفيض نصاب حل الشيوخ العقاري من اشتراط الإجماع إلى نسبة ٧٥٪، إلى جانب توسيع نطاق حقوق التملك المتاحة للمستثمرين الأجانب والكيانات الاعتبارية في المناطق التي كانت تخضع لقيود سابقة.
- تُعدّ هذه التعديلات من أعمق الإصلاحات التشريعية العقارية التي شهدتها المملكة منذ أكثر من عقد، إذ تُرسّخ إطاراً تنظيمياً لمبيعات الوحدات على الخارطة المستندة إلى شهادات تخصيص معترف بها مصرفياً، وتفتح الباب أمام تحرير آلاف من الوحدات العقارية المجمّدة في إطار الشيوخ العقاري بفضل اشتراط نصاب ٧٥٪ الجديد، فضلاً عن تأهيل المنظومة العقارية بالكامل لاستيعاب المعاملات الرقمية عن بُعد عبر التوقيعات الإلكترونية وبوابات السداد الرقمي.
- أقرت الحكومة تمديد الإعفاءات والتخفيضات الضريبية المقررة على ضريبة الأبنية والأراضي حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٦م، وذلك بمنح خصم بنسبة ٢٠٪ على المبالغ المستحقة عن السنوات الماضية شريطة التسوية قبل إنتهاء المهلة المحددة، مع الإعفاء الكامل من جميع الغرامات المتراكمة.
- انطلق مشروع مدينة عمرة – المدينة الإدارية الجديدة، المشروع التطويري الاستراتيجي متعدد الاستخدامات المقام على أراضٍ تملكها خزانة الدولة بمساحة ٥٠٠,٠٠٠ دونم وعلى بُعد نحو ٤٠ كيلومتراً من قلب العاصمة عمّان – بتدشين مشروعها الأول المتجسّد في مركز مؤتمرات يُستهدف الانتهاء من تشييده عام ٢٠٢٧م. وقد جاء تصميم المشروع استجابةً استراتيجيةً لمتطلبات النمو السكاني طويل الأمد على امتداد الممر الحضري الحيوي الرابط بين مدينتي عمّان والزرقاء.
- دشّنت الحكومة رسمياً مسار التأهيل المسبق لمشروع جسر عمّان الاستراتيجي في إطار نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ويتمثّل المشروع في طريق سريع مرتفع يمتد على مسافة ١٥,٨ كيلومتراً رابطاً بين منطقتي صويلح وناعور، في سابقة هي الأولى من نوعها بوصفه أول طريق سريع حضري رئيسي بالرسوم في تاريخ المملكة الأردنية الهاشمية، مع الحرص على الإبقاء على مسار بديل مجاني موازٍ على شارع الملك عبدالله الثاني صوتاً لحق المواطن في التنقل.
- سجّل إجمالي حجم التداول العقاري لشهر يناير ٢٠٢٦م ما قيمته ٥١٣ مليون دينار أردني، مع تراجع مبيعات العقارات بنسبة ٢١٪ على أساس سنوي، في مؤشر يُعكس مسار الزخم الإيجابي الذي شهدته عام ٢٠٢٥م وأسدل ستاره عند ٧,١ مليار دينار أردني (+٧٪ على أساس سنوي).*
- *لم تُصدر دائرة الأراضي والمساحة حتى تاريخ إعداد هذا التقرير أي تقارير شهرية لاحقة لشهر يناير ٢٠٢٦م.

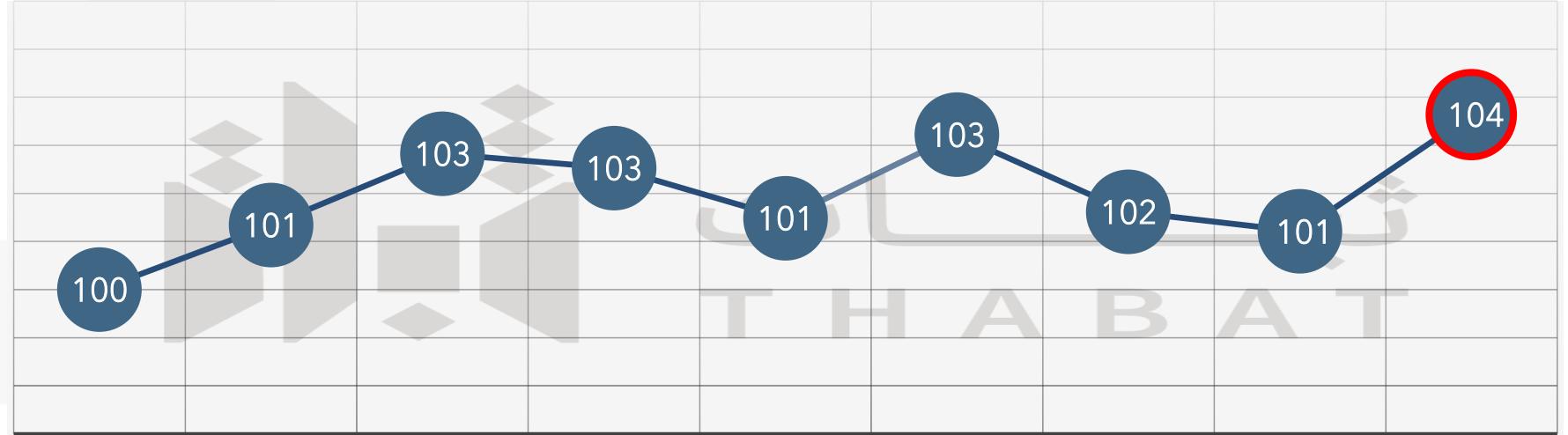
لمحة عامة على قطاع العقارات السكنية في عمّان - للربع الأول لعام ٢٠٢٦ م

المصدر: الأبحاث الداخلية لشركة برايت ليفانت

مؤشر عمّان العقاري السكني (ARPI)

مؤشر عمّان العقاري السكني هو مؤشر يتم تحديثه دورياً بشكل ربع سنوي تصدره شركة برايت ليفانت، ويعتمد المؤشر على بيانات المعاملات العقارية والرهن العقاري المقدمة من سبعة بنوك أردنية المساهمة رائدة. ويتميز مؤشر عمّان العقاري السكني بمنهجية عمله المتوافقة مع المعايير الدولية حيث أنه يعتمد على منهجية قياس أسعار العقارات وفق نموذج القيم الضمنية القائم على الخصائص العقارية، ويعكس التغيرات الحقيقية في أسعار العقارات في جميع أنحاء عمّان، ويأخذ بناء المؤشر في الاعتبار، عدة خصائص مفصلة للعقارات مثل عمر العقار ومساحته وموقعه الجغرافي

R2: 0.88
RMSE: 0.21
arpindex.com



الربع الأول من 2026
الربع الرابع من 2025
الربع الثالث من 2025
الربع الثاني من 2025
الربع الأول من 2025
الربع الثاني من 2024
الربع الأول من 2024
الربع الثاني من 2023
الربع الأول من 2023

التغير ربع السنوي

٢,٤%

لـالربع الأول من ٢٠٢٦ م

١٠٤

أعلى قيمة مسجلة

١٠٤ (الربع الأول من ٢٠٢٦ م)

التغير على أساس سنوي

٢,١%

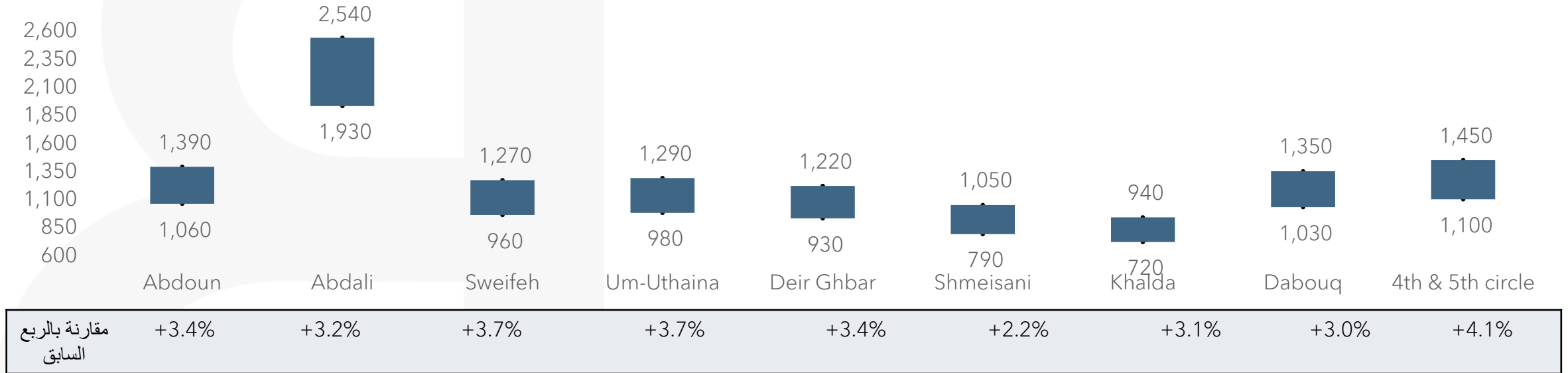
- استعاد مؤشر عمّان العقاري السكني (ARPI) انتعاشه الملموس ليرتفع إلى ١٠٤ في الربع الأول من ٢٠٢٦ م، متعافياً بشكل ملحوظ من مستوى ١٠١ الذي سجّله في الربع الرابع من عام ٢٠٢٥ م. ويُرسّخ هذا الارتداد القناعة بأن مرحلة الاعتدال التي شهدتها النصف الثاني من ٢٠٢٥ م لم تعدو كونها موجة تطبيع عابرة لا تصحیحاً هيكلياً عميقاً، فيما يواصل المؤشر تخطّي ذروته السابقة المسجلة عند ١٠٣ في الربع الثاني من ٢٠٢٥ م، مُرسّخاً مساره التصاعدي.
- استمدّت ثقة السوق دعمها من دورة التيسير النقدي المتواصلة للبنك المركزي الأردني، التي أرسّت شروطاً تمويلية أيسر لصالح المستخدمين النهائيين. في المقابل، لا يزال المناخ الأمني الإقليمي، ولا سيما الصراع المشتعل في غزة والحرب الدائرة مع إيران، يُلقي بأثقاله على معنويات المستثمرين ويُجّج الطلب العابر للحدود، مُحدثاً حالة من الترقّب والحذر في مسار زخم التسعير.
- وعلى صعيد الآفاق المستقبلية، يُتوقع أن يشهد مؤشر عمّان العقاري السكني (ARPI) إستقراراً عند مستوياته الراهنة أو يرتفع فوقها بهامش معتدل حتى منتصف عام ٢٠٢٦ م، مستنداً في ذلك إلى ركيزتين داعمتين: محدودية المعروض السكني المتاح والطلب المحلي المتواصل.

لمحة عامة على قطاع العقارات السكنية في عمّان - للربع الأول لعام ٢٠٢٦م

المصدر: الأبحاث الداخلية لشركة برايت ليفانت

أسعار بيع الشقق السكنية في عمّان

كافة الأسعار مُقدّرة بالدينار الأردني للمتر المربع الواحد



- واصلت مستويات الأسعار مسارها التصاعدي المتناسك خلال الربع الأول من ٢٠٢٦م، إذ أبدت جميع المناطق المرصودة نمواً إيجابياً على أساس ربع سنوي، تراوح بين +٢,٢٪ في شمساني و+٤,١٪ عند الدوار الرابع والخامس. ويظل هذا التحرك ذا طابع تدريجي، منسجماً مع ثبات الطلب من المستخدمين النهائيين وليس نتيجة انطلاق دورة صعودية جديدة.
- تُحكم العبدلي قبضتها على صدارة السوق الفاخر (١,٩٣٠-٢,٥٤٠ دينار أردني للمتر المربع؛ +٣,٢٪ على أساس ربع سنوي). وفي السياق ذاته، حقق عبودون مكاسب راسخة (+٣,٤٪ على أساس ربع سنوي، ١,٣٩٠-١,٠٦٠ دينار أردني للمتر المربع)، مُرسّخاً البنية الثنائية للقطاع الفاخر التي رُصدت في الأرباع الماضية.
- تُسجّل معاملات مشروع بوابة الأردن في منطقة أم أذينة مستويات سعرية تتراوح حالياً بين ١,٦٥٠ و ٢,٦٠٠ دينار أردني للمتر المربع، وهي مستويات ظلّت حكرّاً في السابق على العبدلي وحدها، متخطيةً بفارق لافت متوسط المنطقة البالغ ٩٨٠-١,٢٩٠ دينار أردني للمتر المربع، في دلالة واضحة على المكانة الاستثنائية التي يحتلها المشروع بوصفه معلماً بارزاً عند الدوار السادس.
- التوجيه الاستراتيجي: يُبدي السوق صموداً واضحاً ومرونةً متجدّرة عبر جميع المناطق المرصودة. ويتعيّن على المطورين مواصلة إيلاء الأولوية لتحقيق التوافق الأمثل بين المنتج وطبيعة السوق، مع التركيز على التشطيبات الفاخرة والمرافق المتميزة في العبدلي والمشاريع الاستثنائية كبوابة الأردن، والقيمة وكفاءة المساحة في مناطق السوق المتوسطة، مع الإبقاء على رصد مستمر لمسارات أسعار الفائدة وحجم المعروض الجديد وتدفقات المشترين الأجانب.
- لقد استُبعدت المساكن ذات العلامات التجارية الفاخرة مثل (ريتز-كارلتون، فنادق دبلو، سانت ريجيس) من نطاق هذا التحليل، حيث تشكل شريحة متخصصة فائقة الرفاهية تتصدّر فئة الفخامة الاستثنائية؛ فيما تُرسّخ مساكن ريتز-كارلتون مكانتها بوصفها المرجع سعري الأعلى في سوق عمّان، مُثبّنةً السقف القياسي عند نحو ٤,٠٠٠ دينار أردني للمتر المربع.

لمحة عامة على قطاع العقارات السكنية في عمّان - للربع الأول لعام ٢٠٢٦م

المصدر: الأبحاث الداخلية لشركة برايت ليفانت

أسعار إيجار الشقق السكنية في عمّان

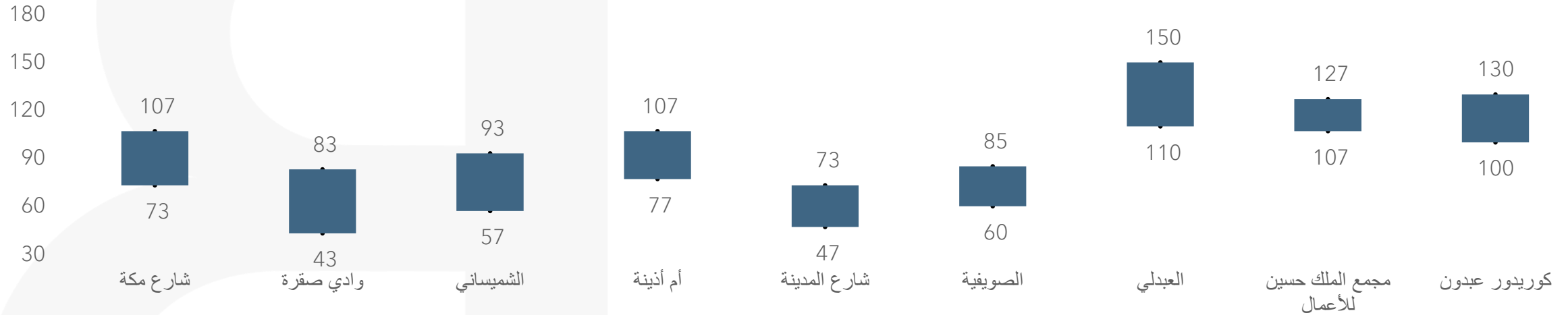
كافة الأسعار مُقدّرة بالدينار الأردني للمتر المربع الواحد

على أساس ربع سنوي	عدد أربع غرف نوم		عدد ثلاث غرف نوم		عدد غرفتي نوم		
	من	إلى	من	إلى	من	إلى	
النسبة المئوية							
عبدون	٢٠,٠٠٠	٢٨,٣٠٠	١١,٧٠٠	١٨,٦٠٠	٩,٠٠٠	١٦,٣٠٠	٠,٣+
العبدلي	غير متوفر	غير متوفر	٢٠,٦٠٠	٢٧,٦٠٠	١٤,٣٠٠	١٨,٣٠٠	٠,٢+
الصويفية	١٢,٣٠٠	١٥,٠٠٠	٧,١٠٠	١٠,٤٠٠	٥,٥٠٠	٧,٨٠٠	٠,٤-
أم أذينة	١٤,٠٠٠	١٧,٧٠٠	٨,٥٠٠	١١,٨٠٠	٦,٤٠٠	٩,٢٠٠	٠,٧-
دير غبار	١٣,٧٠٠	١٨,٣٠٠	٩,٢٠٠	١٢,٠٠٠	٦,٨٠٠	٩,٦٠٠	٠,٣+
الشميساني	٩,٢٠٠	١٢,٧٠٠	٥,٧٠٠	٨,٧٠٠	٤,٧٠٠	٦,١٠٠	٠,١-
خلدا	٩,٣٠٠	١٢,٣٠٠	٦,٣٠٠	٨,٥٠٠	٥,٠٠٠	٦,٤٠٠	٠,٥+
دابوق	١٣,٠٠٠	١٧,٠٠٠	٨,٨٠٠	١١,٥٠٠	٦,٩٠٠	٨,٩٠٠	٠,١-
الدوار الرابع والخامس	١٥,٣٠٠	٢٠,٧٠٠	٩,٧٠٠	١٢,٧٠٠	٦,٨٠٠	٩,٨٠٠	٠,٤+

- اتسم أداء سوق الإيجارات في الربع الأول من ٢٠٢٦م بالتباين والتفاوت، في تحول تُخالف موجة التراجع الشاملة التي سادت الربع الرابع من ٢٠٢٥م. إذ سجّلت عدة مناطق تحركاً إيجابياً، في حين واصلت أخرى مسار التراجع، في مشهد يُنبئ بسوق يمر بمرحلة تعافٍ انتقائيٍّ مدروس لا إعادة معايرة موحدة على نطاق واسع.
- تصدّرت العبدلي على قمة نمو الإيجارات بنسبة ٠,٢+٪ على أساس ربع سنوي، لتتبعها دير غبار (٠,٣+٪) وخلدا (٠,٥+٪)، فيما حافظ عبدون والدوار الرابع والخامس على وتيرتهما المستقرة (٠,٣-٠,٤+٪). وعلى النقيض من ذلك، مالت مناطق السوق المتوسطة نحو التراجع، إذ سجّلت الصويفية (٠,٤-٪) وأم أذينة (٠,٧-٪) وشميساني (٠,١-٪) تراجعاً ملموساً، في مؤشر على ضعف نشاط التأجير وتتصاعد حدة المنافسة بين الملاك في ذلك القطاع الفرعي.
- تواصل العوائد الإيجارية الإجمالية التحرك ضمن نطاق ٤,٥-٪ إلى ٥,٥-٪. ويعكس التباين القائم بين نمو الإيجارات في العبدلي وتراجع مناطق السوق المتوسطة أن صلابة التسعير في الجانب البيعي لا تزال تختزل واقع السوق، في حين يتركز الطلب الإيجاري بصورة متصاعدة في المواقع الفاخرة التي يشخّ فيها المعروض.

معدلات إيجار المساحات المكتبية في عمّان

كافة الأسعار مُقدّرة بالدينار الأردني للمتر المربع الواحد



- واصلت إيجارات المكاتب في الربع الأول من ٢٠٢٦م مسارها المستقر على أساس ربع سنوي، مُحافظَةً على منظومة التدرج النوعي التي أرسّتها السوق على امتداد عام ٢٠٢٥م. ولا تلوح في الأفق أي تحولات جوهرية على مستوى السوق ككل، فيما تبقى التحركات محصورةً في نطاق الأسواق الفرعية دون أن تتجاوزها.
- تُرَسِّخ العبدلي ريادتها بوصفها المرجع القياسي الأول للإيجارات عند ١٥٠-١١٠ دينار أردني للمتر المربع، فيما تليها مجمع الملك الحسين للأعمال عند ١٢٧-١٠٧ دينار أردني للمتر المربع، مواصلةً استقطاب المستأجرين من الشركات والمؤسسات الباحثين عن مساحات مكتبية مُصنَّفة من الدرجة الأولى مع حوافز ضريبية تنافسية خارج النطاق المركزي للعبدلي، في ظل دعم متواصل من التوسع الجاري في المرحلتين الثانية والثالثة.
- يتصدّر ممر عبدون المشهد بوصفه تطوراً استثنائياً لافتاً، مع تسجيل إيجارات المكاتب مستويات ١٣٠-١٠٠ دينار أردني للمتر المربع، في اقتراب ملحوظ من مستويات مجمع الملك الحسين للأعمال والعبدلي، فيما تتراوح الإيجارات التجارية في الممر بين ٤٠٠ و٣٠٠ دينار أردني للمتر المربع. مما يُرَسِّخ مكانة ممر عبدون بوصفه بديلاً فاعلاً حقيقياً وجاداً، مدعوماً بقاعدته السكنية الراسخة وما تشهده منظومة التجزئة ومرافق الأغذية والمشروبات من تطور متسارع.
- تواصل ممرات السوق المتوسطة تحركها ضمن نطاقات سعرية محدودة: إذ تُسجّل أم أذينة (٧٧-١٠٧ دينار أردني للمتر المربع) وشارع مكة (٧٣-١٠٧ دينار أردني للمتر المربع) وشميساني (٥٧-٩٣ دينار أردني للمتر المربع) حركةً محدودة النطاق. فيما تواصل كل من وادي صقرة (٤٣-٨٣ دينار أردني للمتر المربع) وشارع المدينة (٤٧-٧٣ دينار أردني للمتر المربع) الحفاظ على موقعهما في الشريحة الاقتصادية، مع إشارة المنافسة الانتقائية بين الملاك إلى توافر فرص متواصلة للتجديد المضيف للقيمة. وتستقر الصويفية (٦٠-٨٥ دينار أردني للمتر المربع) بثبات عند الحد الأدنى من شريحة السوق المتوسطة.

التغير الربع سنوي

-٠,٢٢%

لمحة عامة على قطاع العقارات السكنية في عمان - للربع الأول لعام ٢٠٢٦م

توقعات التقدير العقاري في ظل الأوضاع الجيوسياسية - الرؤية الاستراتيجية لعام ٢٠٢٦م

التوقعات قصيرة الأجل

الربع الثاني - الربع الثالث من عام ٢٠٢٦م

يُلقى اندلاع الصراع الإيراني في مارس ٢٠٢٦م بظلاله على الأفق القريب، في شكل رياح معاكسة تستدعي الرصد الدقيق. وقد تخطى التضخم السقف المتوقع ليبلغ نحو ٢,٩٪، في ظل ارتفاع حاد في أسعار الطاقة على المستوى الإقليمي واضطراب سلاسل التوريد. وقد أثر البنك المركزي الأردني الإبقاء على سعر الفائدة ثابتاً عند ٥,٧٥٪ طوال الربع الأول، مُوقفاً بذلك مسيرة التيسير النقدي. ويُرجَّح أن تحافظ مستويات الأسعار على تماسكها، غير أن وتيرة المعاملات قد تُبدي تباطؤاً ملموساً مع تصاعد حالة الحذر لدى المشترين.

التوقعات متوسطة الأجل

٢٠٢٦م

يتصدّر التقدير العقاري في القطاع السكني قائمة السيناريوهات الأساسية المرجّحة، غير أنه يبقى مشروطاً بانحسار التوترات الجيوسياسية، وتهدئة المشهد الإقليمي. ويُوفر نمو الناتج المحلي الإجمالي المتوقع بنسبة ٢,٩٪ لعام ٢٠٢٦م ركيزة اقتصادية كلية صلبة تحول دون الانزلاق نحو السيناريوهات السلبية. وفور انحسار موجة التضخم، سيعيد استئناف دورة تخفيضات البنك المركزي الأردني إحياء مسار تحسين القدرة الشرائية، معززاً مسيرة تعافي الطلب المحلي والأجنبي على حدٍ سواء.

نقاط المراقبة الرئيسية

المخاطر الجيوسياسية

تحول الصراع الإيراني من مخاطرة صامتة في الخلفية إلى عامل سوقي فاعل وحاضر بقوة في المشهد، مُلقياً بتداعياته المباشرة على أعداد الوافدين السياحيين وتكاليف الطاقة ومعنويات المستثمرين الأجانب.

مسار أسعار الفائدة

يبقى استئناف دورة خفض أسعار الفائدة، المشروط بعودة التضخم إلى النطاق المستهدف بين ٢,٣٪ و ٢,٦٪، المحرك الأساسي لانتعاش حجم المعاملات.

الإصلاحات التشريعية والتنظيمية

تحتفظ منظومة تبسيط إجراءات التسجيل وإصلاحات التملك الأجنبي وتشريعات صناديق الاستثمار العقاري (REIT) بمكانتها بوصفها أدوات هيكلية محورية لإطلاق الطلب وتحريكه، في توقيت بالغ الدقة والأهمية يجعلها أداة فاعلة في مواجهة التراجع الراهن في الطلب الخارجي والتخفيف من تداعياته.



ARPI

AMMAN RESIDENTIAL
PROPERTY INDEX

مؤشر عمّان العقاري السكني (ARPI) هو مؤشر يتم تحديثه دورياً بشكل ربع سنوي تصدره شركة برايت ليفانت، ويعتمد المؤشر على بيانات المعاملات والقروض العقارية المقدمة من البنوك السبعة الأردنية المساهمة في شركة ثبات. ويتميز مؤشر عمّان العقاري السكني بمنهجية عمله المتوافقة مع المعايير الدولية حيث أنه يعتمد على منهجية قياس أسعار العقارات وفق نموذج القيم الضمنية القائم على الخصائص العقارية، ويعكس التغيرات الحقيقية في أسعار العقارات في جميع أنحاء عمّان، ويأخذ بناء المؤشر في الاعتبار، عدة خصائص مفصلة للعقارات مثل عمر العقار ومساحته وموقعه بما في ذلك الطابق الذي يحتضنه والمنطقة المجاورة.



الراعي الرئيسي



تُعد شركة برايت ليفانت إحدى الشركات الرائدة والمتخصصة في مجال إدارة الأصول والاستثمارات العقارية، حيث تتمتع بسجل حافل وخبرة إستثنائية تمتد لأكثر من عشرين عاماً من التميز والإنجازات في منطقة الشرق الأوسط ودول مجلس التعاون الخليجي. تعتمد رؤية الشركة الإستراتيجية على منظومة من القيم الراسخة والمبادئ الأساسية التي تتمحور حول النزاهة المطلقة والشفافية التامة في جميع المعاملات، مع التركيز الدائم على الإستفادة القصوى من القيمة المضافة للخبرات المتخصصة والكفاءات المؤهلة. تتمتع برايت ليفانت بمكانة مرموقة كشركة إدارة أصول مرخصة ومنظمة وفقاً لأعلى المعايير الدولية، وتتميز بامتلاكها معرفة متعمقة وخبرة واسعة ومتنوعة في القطاعات الحيوية لإدارة وتطوير الأصول والاستثمارات العقارية. تعزز شركة برايت ليفانت بأنها المؤسس والمدير الحصري لمؤشر عمّان العقاري (ARPI).

للتواصل معنا

ليث النابلسي
رئيس قسم المبيعات والتأجير
laith@brightlevant.com

إليان نجيب مالك
محلل مالي
eliane@brightlevant.com

كنان جرادات
المدير التنفيذي لتطوير الأعمال
kinan@brightlevant.com

المعلومات الواردة في هذا التقرير هي ملكية خاصة وحصرية لشركة برايت ليفانت لإدارة الأصول والعقارات وشركة ثبات، ما لم يُنص على خلاف ذلك. يُقدم هذا التقرير لأغراض إعلامية عامة فقط، ولا يُشكل نصيحة مهنية أو مالية أو قانونية أو استثمارية. باستخدامك لهذا التقرير، فإنك تُقر وتوافق على شروط هذا الإخلاء من المسؤولية. على الرغم من بذل كل جهد ممكن لضمان دقة المعلومات، فإن كلاً من برايت ليفانت و"ثبات" لا يقدموا أية ضمانات أو تعهدات، صريحة كانت أم ضمنية، فيما يتعلق بأكتماليها أو موثوقيتها أو ملاءمتها لأي غرض من الأغراض. قد يتم تحديث أو تعديل أو سحب مؤشر عمّان العقاري السكني (ARPI) والتحليلات ذات الصلة في أي وقت دون إشعار مسبق. إن مؤشر عمّان العقاري السكني هو نموذج إحصائي مشتق من البيانات التاريخية لمعاملات الزهن العقاري وقوائم العقارات العامة. وكما هو الحال مع جميع النماذج، فإنه يعتمد على افتراضات وقيود بيانات معينة؛ لا يُعد الأداء السابق بالضرورة مؤشراً على النتائج المستقبلية. قد يتم مراجعة المؤشر بشكل دوري عند توفر بيانات إضافية أو عند تحسين المنهجيات.

©إن العلامات التجارية برايت ليفانت وثبات و (ARPI) مسجلة . كافة الحقوق محفوظة.